لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ

المحرر في قوله تعالى

لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ

للإمام جلال الدين السيوطي



د. عبد الحكيم الأنيس





(٨)

المحرر
في قوله تعالى

﴿ لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾

للإمام جلال الدين السيوطي

(٨٤٩ - ٩١١ هـ)

تحقيق ودراسة

د. عبد الحكيم الأنيس









مُقَدِّمَة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيِّدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَنْ والاه .

وبعـــد: فهذه رسالة « **المحرر في قوله تعالى**: ﴿ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ »، وأتناول الكلام عليها تحت العناوين الآتية:

- وصفها:

أجاب السيوطي في هذه الرسالة على سؤال وجه إليه عن معنى قوله تعالى: ﴿ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾، وكيف يكون له - عليه الصلاة والسلام - ذنب مع أنه معصوم.

وقد أورد فيها اثني عشر قولاً غير مقبولة، ما بين مردود وضعيف ومؤول.

ثم أورد الأقوال المقبولة، واستحسن كثيراً قول بعض المحققين - ولم يعينه - القائل: إن المغفرة هنا كناية عن العصمة.

ورجع فيها إلى مصادر مهمة، منها كتاب ما زال أكثره مفقوداً، وكتاب ما زال مخطوطاً إلى اليوم.



- **توثيق نسبتها:**

ذكرها السيوطي رحمه الله لنفسه في كتابه التحدث بنعمة الله، في القسم الخامس من مؤلفاته، وهو لما أُلِّف في واقعات الفتاوى، من كراسٍ وفوقه وتحته. قال: وهو الآن ثمانون مؤلفاً [1].

وذكرها في الحاوي للفتاوي[2]، وفهرست المصنفات، في مؤلفاته في التفسيروتعلقات القرآن[3]، ولم أجدها في الفهرست المذكورة في حسن المحاضرة[4].

- **عنوانها:**

ذكرت في هذه المواضع كلها باسم: «المحرر في قوله تعالى ﴿ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾»، وكذلك في النسخ الخطية التي وقفت عليها من دمشق وفلسطين والأزهر، ونسخة رشيد أفندي، وسميت في نسخة تشستربتي، ولالي له إسماعيل، وجواهر البحار باسم «القول المحرر»، والأمر يسير.

---

(١) انظر (ص ١٢١، ١٢٦)، ومع أنه أورد من هذه الثمانين (٥٥) رسالة في الحاوي للفتاوي، فإنه لم يورد «المحرر»، لكنه أجاب عن هذه المسألة باختصار شديد، وقد نقلتُ جوابه في آخر تعليقي على هذه الرسالة.

(٢) (١/ ٤٩٨) (الفتاوى القرآنية).

(٣) ضمن بهجة العابدين (ص ١٨٠).

(٤) انظر (١/ ٢٩٢-٢٩٧).



- مصادرهـا:

رجع فيها المؤلف إلى عدة مصادر، وهي:

- مسند أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١ هـ).

- سنن الترمذي (ت: ٢٧٩ هـ).

- تفسير ابن المنذر (ت: ٣١٨ هـ).

- المستدرك للحاكم (ت: ٤٠٥ هـ).

- الشفا بتعريف حقوق المصطفى لعياض (ت: ٥٤٤ هـ).

- نهاية السول فيما سنح من تفضيل الرسول صلى الله عليه وسلم لعز الدين بن عبد السلام (ت: ٦٦٠ هـ).

- تفسير تقي الدين السبكي (ت: ٧٥٦ هـ)، ويسمى: «الدر النظيم في تفسير القرآن العظيم»، وهو عمدته [(١)].

وأبهم بعض نقوله فقال: «قال بعض المحققين»، «وقد عدَّ البلغاء».

---

(١) قال السيوطي في ترجمة السبكي في حسن المحاضرة (١/ ٢٧٧): «وله من المصنفات الجليلة الفائقة التي حقها أن تكتب بماء الذهب، لما فيها من النفائس البديعة، والتدقيقات النفيسة، منها الدر النظيم».



- تاريخ التأليف:

لم يذكر تاريخ تأليفها في شيء من النسخ، ولكنَّ ذِكْرها في « التحدث بنعمة الله » - وآخر تاريخ ورد فيه هو سنة ٨٩٦ هـ[1] - يدل على أنها أُلِّفت قبل هذا التاريخ.

- وصف النسخ:

وقفت لهذه الرسالة على سبع نسخ، وهي:

١- نسخة مصورة من مكتبة الظاهرية بدمشق، برقم (٨٥٦٢)، وتقع في أربع أوراق، وكتبت سنة ١٠٩٣ هـ. كتبها محمد بن محمد الشاذلي الطولوني. ورمزها: ظ.

٢- نسخة مصورة من المكتبة الأزهرية بالقاهرة، برقم (؟)، في ثلاث ورقات وبعض صفحة، كتبها عبد الرحمن بن عبد الله الحولوي الحنبلي. ورمزها: ز.

٣- نسخة مصورة من أحد الفضلاء من فلسطين، في أربع أوراقٍ، وكتبت سنة ١١٥٠ هـ، كتبها فتح الله بن أبي بكر بن صافي الحلبي الشافعي القادري. ورمزها: ف.

---

(١) انظر (ص ٢٢٧).



٤- نسخة مصورة من تشستربتي، برقم (٥٤٩١)، في ثلاث أوراق، ولم يكتب تاريخ نسخها في آخرها. ورمزها: ش.

٥- نسخة مصورة من مكتبة لالي له إسماعيل في اسطنبول، برقم (٦٧٨)، في ثلاث أوراق، تكرم بها الأخ الشيخ عبد العاطي الشرقاوي جزاه الله خيراً، ورمزها: س .

٦- نسخة مصورة من مكتبة رشيد أفندي في اسطنبول،برقم (١٠٠٤)، في ورقتين، تكرم بها الأخ الدكتور محمد إقبال فرحات، جزاه الله خيراً، وهذه النسخة كتبها صالح القرتمي سنة ١١٢١ هـ. ورمزها: ر .

وكل هذه النسخ ضمن مجاميع، كما هو الحال في رسائل السيوطي غير الكبيرة، ورسائل غيره من العلماء [١].

٧- نسخة ضمن «جواهر البحار في فضائل النبي المختار صلى الله عليه وسلم» للشيخ يوسف النبهاني (ت: ١٣٥٠ هـ)، وفيها أسقاط شديدة وتحريفات[٢]. ورمزها: ج .

---

(١) وانظر نسخاً أخرى لها في الفهرس الشامل (١/ ٥٤٠)، وخزانة التراث .

(٢) راجعتُ أولًا طبعة مركز أهل السنة في الهند، وهي فيها في (٤/ ٢٣٤-٢٣٨)، وهي مصورة عن طبعة دار الفكر في بيروت.

ثم راجعت للتأكد الطبعة التي كانت في حياة المؤلف، وصححها بنفسه، وكانت في المطبعة الأدبية في بيروت سنة ١٣٢٧، وهي فيها (٤/ ١٤٩١-١٤٩٤)، ورأيت فيها الأسقاط والتحريفات نفسها، ومرجعها إلى أن المؤلف اعتمد على نسخة واحدة .



- عملي فيها:

قابلت النسخ بعضها ببعض، وأخرجت نصاً سليماً - إن شاء الله - بملاحظة ما اتفق عليه أكثرها، وذكرتُ قدراً من الفروق للتعريف بهذه النسخ. وعزوتُ الآيات والأحاديث، ووثقت النصوص، وعلقت تعليقات أحسبها نافعة، ولم أطل لتبقى الرسالة - كما وضعها مؤلفها - لطيفة الحجم، سهلة القراءة، سريعة الإفادة، والحمد لله أولاً وأخيراً.

* * *



الورقة الأولى من النسخة (ظ)





الورقة الأخيرة من النسخة (ظ)





الورقة الأولى من النسخة (ز)



الورقة الأخيرة من النسخة (ز)



الورقة الأولى من النسخة (ف)





الورقة الأخيرة من النسخة (ف)





رسالة القول المحرر في ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأكمل التسليم على خاتم النبيين وبعد
فهذا جزء لطيف سميته القول المحرر في ليغفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر
أقول وبالله التوفيق هذه الآية فيها أقوال للمفسرين بعضها مقبول وبعضها
مردود وبعضها متعسف للدليل القاطع على العصمة للنبي صلى الله عليه وسلم وسائر الأنبياء
من الذنوب قبل النبوة وبعدها قال الإمام السبكي في تفسيره للناس في هذه الآية
أقوال منها ما يجب تأويله ومنها ما يجب رده على القول الأول أن المراد ما كان ذنب
الجاهلية قال قلت قال السبكي وهذا مردود بأن النبي صلى الله عليه وسلم ليس له
جاهلية القول الثاني أن المراد ما كان قبل النبوة قال السبكي وهو مردود أيضاً
لأنه معصوم قبل النبوة وبعدها القول الثالث قول سفيان الثوري ما عملت في الجاهلية
وما لم تعمل قال السبكي وهو مردود بما الذي قبله القول الرابع وحكي عن مجاهد ما تقدم
من حديث مارية وما تأخر من امرأة زيد قال السبكي وهذا قول باطل لم يكن في قصة
مارية وامرأة زيد ذنب أصلاً ومن اعتقد ذلك فقد أخطأ القول الخامس قول الزمخشري
جميع ما فرط منك قال السبكي وهذا مردود أما أولاً فلما مر من عصمة الأنبياء
وقد أجمعت الأمة على عصمة الأنبياء فيما يتعلق بالتبليغ وفي غيره كذلك من الكبائر
ومن الصغائر الرذيلة التي تحط مرتبتهم ومن المداومة على الصغائر هذه الأربعة
مجمع عليها واختلفوا في الصغائر التي لا تحط مرتبتهم فذهبت المعتزلة وكثير
من غيرهم إلى جوازها والمختار المنع لأنا مأمورون بالاقتداء بهم فيما يصدر عنهم من
قول وفعل فكيف يقع منهم ما لا ينبغي ونؤمر بالاقتداء به والزمخشرية تجاسر على الأنبياء
ونسب إليهم تجويزها عليهم مطلقاً فإن صح ذلك عنهم فإنهم محجوبون بما ذكرناه من الإجماع
والذين جوزوا الصغائر لم يجوزوها بنص ولا دليل وإنما أخذوا ذلك من هذه الآية
وأمثالها ونحن نعلم جوازها والذين جوزوا الصغائر التي ليست برذائل قالوا عصمته

الصفحة الأولى من النسخة (ش)



ما تقدم من ذنبك وما تأخر يبقى ما قبله وما بعده موجودة لا يحتمل إلا وجهًا واحدًا
وهو تشريف النبي صلى الله عليه وسلم من غير أن يكون هناك ذنب ولكنه أريد
أن يستوعب في الآية جميع أنواع النعم من الله على عباده الأخروية وجميع النعم
الأخروية شيئان سلبية وهي غفران الذنوب وثبوتية وهي لا تتناهى أشار إليها
بقوله ويتم نعمته عليك وجميع النعم الدنيوية شيئان دينية أشار إليها بقوله
ويهديك صراطًا مستقيمًا ودنيوية وإن كانت هنا المقصود بها الدين وهي قوله
وينصرك الله نصرًا عزيزًا وقدم الأخروية على الدنيوية وقدم الدنيوية على غيرها
تقديمًا للأهم فالأهم فانتظم بذلك تعظيم قدر النبي صلى الله عليه وسلم بإتمام أنواع
نعم الله عليه المتفرقة في غيره ولهذا جعله كالغاية للفتح المبين الذي عظمه وفخمه
بإسناده إليه بنون العظمة وجعله خاصًا بالنبي صلى الله عليه وسلم بقوله لك [illegible]
وقفت على هذا المعنى ووجدت ابن عطية قد وقع عليه فقال لهذا المعنى التشريف
لهذا الحكم ولم تكن ذنوب ألبتة وقد وقع فيها ما قاله قال بعض المحققين المغفرة هنا
كناية عن العصمة فمعنى ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ليعصمك الله من
الذنوب فيما تقدم من عمرك وفيما تأخر منه وهذا القول في غاية الحسن وقد عد البلغاء
من أساليب البلاغة في القرآن أنه يكنى عن التخفيفات بلفظ المغفرة والعفو
والتوبة كقوله تعالى عند نسخ قيام الليل علم أن لن تحصوه فتاب عليكم فاقرءوا ما تيسر
وعند نسخ تقديم الصدقة بين يدي النجوى فإذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم وعند نسخ
تحريم الجماع ليلة الصيام فتاب عليكم وعفا عنكم فالآن باشروهن والله تعالى أعلم

وهذا ما أردنا جمعه ولله الحمد والمنة على ذلك
تم تحرير الكتاب وبه السلوان والحمد لله رب
العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم والحمد لله
وصح

الصفحة الأخيرة من النسخة (ش)

كتاب القول المحرر في قوله تعالى ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر تأليف الشيخ جلال الدين السيوطي

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم
الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى قوله تعالى ليغفر
لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر هذه الآية فيها أقوال
للمفسرين بعضها مقبول وبعضها مردود وبعضها ضعيف
للدليل القاطع على عصمة النبي صلى الله عليه وسلم وسائر
الأنبياء من الذنوب قبل النبوة وبعدها قال السبكي
في تفسيره للناس في هذه الآية أقوال منها ما يجب تأويله
ومنها ما يجب رده القول الأول أن المراد ما كان في الجاهلية
قاله مقاتل قال السبكي وهذا مردود بأن النبي صلى الله عليه
وسلم ليست له جاهلية القول الثاني أن المراد ما كان
قبل النبوة قال السبكي وهو مردود أيضا بأنه صلى الله عليه
وسلم معصوم قبل النبوة وبعدها القول الثالث [illegible]
[illegible] الجاهلية وما [illegible] قال السبكي وهو
مردود بمثل الذي قبله القول الرابع يحكى عن مجاهد ما تقدم
من حديث مارية وما تأخر من امرأة زيد قال السبكي وهذا
قول باطل [illegible] قصة مارية وامرأة زيد [illegible]
ومن اعتقد ذلك فقد أخطأ القول الخامس قول الزمخشري
جميع ما فرط منك قال السبكي وهذا مردود باطل [illegible]
إذا قلنا أن عصمة الأنبياء وقد اجتمعت الأمة على عصمتهم فيما

الصفحة الأولى من النسخة (س)





البديع من أساليب البلاغة في القرآن أنه يكون بالتخفيف
بلفظ المغفرة والعفو والتوبة كقوله تعالى عند
نسخ قيام الليل علم أن لن تحصوه فتاب عليكم فاقرءوا
ما تيسر وعند نسخ تقديم الصدقة بين يدي النجوى
فإذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم وعند نسخ تحريم الجماع
ليلة الصيام فتاب عليكم وعفا عنكم فالآن باشروهن
تم المحرر في قوله تعالى ليغفر لك الله ما تقدم
من ذنبك وما تأخر تأليف الشيخ
الإمام العالم العلامة
جلال الدين السيوطي
تغمده الله برحمته
آمين

الصفحة الأخيرة من النسخة (س)





الورقة الأولى من النسخة (ر)





الورقة الأخيرة من النسخة (ر)





١٤٩٣

وسائر الانبياء من الذنوب قبل النبوة وبعدها * قال السبكي في تفسيره للناس في هذه الآية اقوال منها ما يجب تأويله ومنها ما يجب رده * القول الاول ان المراد ما كان في الجاهلية قاله مقاتل قال السبكي وهو مردود بان النبي صلى الله عليه وسلم ليست له جاهلية * القول الثاني ان المراد ما كان قبل النبوة قال السبكي وهو مردود ايضا بانه معصوم قبل النبوة وبعدها * القول الثالث قول سفيان الثوري ما عملت في الجاهلية وما لم تعمل قال السبكي وهو مردود بمثل الذي قبله * القول الرابع ويحكى عن مجاهد ما تقدم من حديث مارية وما تأخر من امرأة زيد قال السبكي وهذا قول باطل ولم يكن في قصة مارية وامرأة زيد ذنب اصلاً ومن اعتقد ذلك فقد اخطأ * القول الخامس قول الزمخشري جميع ما فرط قال السبكي وهذا مردود اما اولاً فلعصمة النبي صلى الله عليه وسلم وسائر الانبياء وقد اجمعت الامة على عصمتهم فيما يقع بالتبليغ وفي غير ذلك من الكبائر ومن الصغائر الرذيلة التي تحط مرتبتهم ومن المداومة على الصغائر التي لا تحط مرتبتهم فذهبت المعتزلة وكثير من غيرهم الى جوازها والمختار المنع لانا مأمورون بالاقتداء بهم في كل ما يصدر عنهم من قول وفعل فكيف يقع منهم ما لا ينبغي ونؤمر بالاقتداء بهم * والحشوية تجاسر على الانبياء فنسب اليهم تجويزها عليهم مطلقا فان منع ذلك عنهم فهم محجوجون بما ذكرناه من الاجماع والذين جوزوا الصغائر لم يجوزوها بنص ولا دليل وانما اخذوا ذلك من هذه الآية وامثالها وقد ظهر جوابها وكذلك الذين جوزوا الصغائر التي ليست برذائل * قال ابن عطية فعل وقع ذلك من نبينا صلى الله عليه وسلم او لم يقع قال السبكي لا شك ولا ارتياب انه لم يقع وكيف يتخيل خلاف ذلك ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ واما الفعل فاجماع الصحابة المعلوم منهم قطعا على اتباعه والتأسي به صلى الله عليه وسلم في كل ما يفعله من قليل او كثير او صغير او كبير لم يكن في ذلك عندهم توقف ولا بحث حتى اعماله في السر والخلوة يحرصون على العلم بها وعلى اتباعها علم ذلك او لم يعلم ومن تأمل احوال الصحابة مع النبي صلى الله عليه وسلم وما عرفوه وشاهدوه منه في جميع احواله من اوله الى آخره استحى من الله ان يتكلم بمثل هذا الكلام او يخطر بباله ولولا ان هذا القول قد قيل لما حكيناه ونحن براء الى الله منه ولو قال به من قال به * فهذا الكلام الاول رد على الزمخشري في تفسيره الآية * واما ثانيا فانه لو سلم ذلك وحاشا لله فذلك بقول الخصم شيء او اشياء نادرة حقيرة تناسب ما الآية مشيرة اليه من التعظيم والامتنان وجعله ذلك غاية الفتح المبين المقرون بالتعظيم فحمله على ذلك مخل بالبلاغة هذا كلام السبكي في رد مقالة الزمخشري * القول السادس قيل المراد بذلك ما كان يقع منه في صغره من خروجه مع الغلمان يلعب وذلك لا يليق بمقامه فان حسنات الابرار سيئات المقربين

أنموذج من النسخة (ج)





١٧٩٣

ولهذا قال يحيى بن زكريا وهو صغير لما دعاه الصبيان الى اللعب ما للعب خلقت وهذا القول مردود اما اولا فلانه يشعر بتمييز السيد يحيى على نبينا صلى الله عليه وسلم فلا يمتاز عليه احد فكل خصيصة اوتيها نبي من الانبياء اوتي نبينا صلى الله عليه وسلم مثلها واجل منها * وقد روى انه صلى الله عليه وسلم كان يعدل وهو رضيع فكانت مرضعته حليمة تعطيه ثديها فيشرب منه فاذا اعطته الثدي الآخر امتنع لعلمه بان له شريكا في الرضاعة فهذه اجل من ترك اللعب وهو فوق ذلك السن ولم يثبت ان لعبه مع الغلمان كان لعب لهو بل هذه اللفظة ان ثبتت وجب تأويلها على ما يليق بها ثم ماذا يصنع قائل هذا القول ان حمل قوله ما تقدم على اللعب مع الغلمان وهو صغير في قوله وما تأخر * القول السابع قول عطاء الخراساني ما تقدم من ذنب ابيك آدم وحواء وما تأخر من ذنوب امتك وهذا ضعيف * اما اولا فلان آدم نبي معصوم لا ينسب اليه ذنب فهو تأويل يحتاج الى تأويل * واما ثانيا فلانه لا ينسب ذنب الغير الى غير من صدر منه بكاف الخطاب * واما ثالثا فلان ذنوب الامة لم تغفر كلها بل منهم من يغفر له ومنهم من لا يغفر له * القول الثامن قول ابن عباس مما يكون قال السبكي مؤول اي مما يكون لو كان والمعنى انك بحالة لو كان لك ذنوب ماضية ومستقبلة لغفرنا لك جميعها الشرفك عندنا * القول التاسع قال في الشفا قيل المراد بما وقع لك من ذنب وما لم يقع أعلمه انه مغفور له * القول العاشر قيل ايضا المتقدم ما كان قبل النبوة والمتأخر عصمتك بعدها حكاه احمد بن نصر * القول الحادي عشر قيل المراد ما كان عن سهو وغفلة وتأويل حكاه الطبري واختاره القشيري * القول الثاني عشر قال مكي مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم هي مخاطبة لامته * فهذه اثنا عشر قولا كلها غير مقبولة ما بين مردود وضعيف ومؤول * واما الاقوال المقبولة ففي الشفا فقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم لما امر ان يقول وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ سر بذلك الكفار فانزل الله تعالى لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ الآية فاخبر بما للمؤمنين في الآية الاخرى بعدها فمقصد الآية انك مغفور لك غير مؤاخذ ان لو كان * قلت هذا الاثر اخرجه ابن المنذر في تفسيره عن ابن عباس قال في قوله وما ادري ما يفعل بي ولا بكم فانزل الله بعد هذا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر مرجعه من الحديبية فقالوا هنيئا لك يا رسول الله لقد بين الله لك ماذا يفعل بك فماذا يفعل بنا فنزلت لِيُدْخِلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ حتى بلغ فوزا عظيما * قال القاضي عياض قال بعضهم المغفرة ههنا تبرئة من العيوب * قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في كتابه نهاية السول فيما سنح من تفضيل الرسول فضل الله نبينا صلى الله عليه وسلم على سائر الانبياء بوجوه الى ان قال ومنها ان الله تعالى اخبر انه غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ولم ينقل انه تعالى

وأخرج أحمد والترمذي والحاكم عن أنس قال: أنزلت على النبي صلى الله عليه وسلم (ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر)

أنموذج من النسخة (ج)





(٨)

المحـرر
في قوله تعالى

﴿ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾

للإمام جـلال الديـن السيوطي

(٨٤٩ – ٩١١ هـ)

النص ا لمحقق




شبكة
الألوكة
www.alukah.net


الجديد
و
NEW & EXCLUSIVE

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى ..

وبعــــد :

فقد سئلتُ عن معنى قوله تعالى : ﴿ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ [1] وكيف يكون له عليه الصلاة والسلام ذنب مع أنه معصوم ؟

فأقول: وبالله التوفيق[2]:

هــذه الآية فيها أقوال للمفسرين بعضها مقبول، وبعضها مردود، وبعضها ضعيف، للدليل القاطع على عصمة النبي ﷺ، وسائر[3] الأنبياء من الذنوب قبل النبوة وبعدها .

---

(١) من سورة الفتح، الآية ٢ .

(٢) هذا في ف، وتبدأ ظ، ز، ج بـ «قوله تعالى : ﴿ لِّيَغْفِرَ ...﴾ هــذه الآية فيها أقوال للمفسرين»، وتبدأ ش بـ « الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأشرف التسليم على خاتم النبيين. وبعــد: فهذا جزء لطيف سميته « القول المحرر في ﴿ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾»، أقول، وبالله التوفيق»، وتبدأ ر بـ « الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، قوله تعالى ... هذه الآية ».

(٣) في ف: بل وسائر .



قال الإمام[1] السبكي: في « **تفسيره** »[2]: للناس في[3] هذه الآية أقوال، منها ما يجب تأويله، ومنها ما يجب رده[4].

القول الأول: أن المراد ما كان في[5] الجاهلية، قاله مقاتل[6].

قال السبكي : وهذا مردود بأن النبي ﷺ ليست له جاهلية.

القول الثاني: أن المراد ما كان قبل النبوة .

قال السبكي : وهو مردود أيضاً، بأنه[7] معصوم قبل النبوة وبعدها .

القول الثالث: قول سفيان الثوري[8]: ما عملت في[9] الجاهلية، وما لم تعمل .

---

(١) من ش .

(٢) السبكي هو تقي الدين علي بن عبد الكافي، الإمام المعروف، ولد سنة ٦٨٣، وتوفي سنة ٧٥٦ هـ. وترجم له كثيرون، منهم ابنه تاج الدين، ترجم له ترجمة مطولة في طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ١٣٩-٢٣٨)، وذكر تفسيره هذا (ص ٢٠٧)، وسماه: « الدر النظيم في تفسير القرآن العظيم » وقال: لم يكمل .

وانظر عن نسخته الخطية: الفهرس الشامل (١/ ٤١١).

(٣) في ف: في تفسير هذه الآية . وفي ر: للناس أقوال !

(٤) في ش: رده علي !!

(٥) في ز: قبل الجاهلية ! تحريف .

(٦) في تفسيره (٤/ ٦٦).

(٧) في ش: فإنه .

(٨) رواه عنه الثعلبي في الكشف والبيان (٩/ ٤٢).

(٩) في ف: به !





قال السبكي: وهو مردود بمثل[1] الذي قبله[2].

القول الرابع: ويحكى عن مجاهد: (ما تقدَّم) من حديث مارية، (وما تأخر) من امرأة زيد.

قال السبكي: وهذا قول باطل، ولم يكن في قصة مارية وامرأة زيد ذنب أصلاً، ومن اعتقد ذلك فقد أخطأ.

القول الخامس: قول الزمخشري: « جميع ما فرط منك »[3].

قال السبكي: وهذا مردود أيضاً[4]:

أمّا أولاً: فلبيان عصمة الأنبياء عليهم الصّلاة والسّلام[5]، وقد أجمعت الأمة على عصمتهم فيما يقع[6] بالتبليغ، وفي غير ذلك من الكبائر، ومن

---

(١) في ف: مردود أيضاً بما تقدم مثله. وفي ر: بالذي قبله.

(٢) ومن قبله قال ابن عطية في المحرر الوجيز (ص ١٧٢٩): « هذا ضعيف ».

(٣) انظر الكشاف (٤/ ٣٣٣).

(٤) في س: وهذا مردود وباطل ولم يكن. وهذا من سهو الناسخ، ذهب بصره إلى ما سبق.

(٥) في ج: أما أولًا فلعصمة النبي ﷺ وسائر الأنبياء.

(٦) في ش: على عصمة الأنبياء فيما يقع منهم. وقوله: يقع. هكذا في النسخ، وجاء في الخصائص الكبرى للسيوطي (٢/ ٢٥٦) – وقد نقل هذا النص –: « فيما يتعلق بالتبليغ ».





الصغائر الرذيلة التي تحط مرتبتهم، ومن المداومة على الصغائر[1]، هذه[2] الأربعة مجمع عليها.

واختلفوا في الصغائر[3] التي لا تحط مرتبتهم[4]، فذهبت المعتزلة وكثير من غيرهم إلى جوازها، والمختار المنع، لأنا مأمورون بالاقتداء بهم في كُلِّ[5] ما يصدر[6] عنهم من قول و[7] فعل، فكيف يقع منهم ما لا ينبغي، ونؤمر بالاقتداء فيه ؟ وللحشوية[8] تجاسر على الأنبياء، فنسب[9] إليهم تجويزها عليهم مطلقاً، فإن صح ذلك عنهم، فهم محجوجون[10] بما ذكرناه من الإجماع.

والذين جوزوا الصغائر لم يجوزوها بنصٍّ ولا دليل، وإنما أخذوا ذلك من هذه الآية وأمثالها، وقد ظهر جوابها[11].

---

(١) في ف: الرذيلة. وليست في ظ ، ش، ز، ولا في الخصائص الكبرى.

(٢) سقطت من ف .

(٣) قوله: «هذه» إلى هنا سقط من ج.

(٤) في ظ، والخصائص: من مرتبتهم. وفي س: في !

(٥) ليست في ش .

(٦) في ز: كل ذلك صدر ! تحريف.

(٧) في ظ، ف: أو .

(٨) في ش: وللحشرية ! وفي ر: المحشرية ! وقوله: « تجاسر على الأنبياء » سقط منها .

(٩) في ش: تنسب ! وفي ز: فنسبت ! تحريف .

(١٠) في ش: محجوبون ! تحريف .

(١١) في ش، ز، س: جوازها ! تحريف شديد .



والذين[1] جوزوا الصغائر التي ليست برذائل:

قال ابن عطية : « اختلفوا [2] هل وقع ذلك من نبينا ﷺ أو لم يقع ؟»[3].

وقال السبكي : لا [4] أشك ولا أرتاب[5] أنه لم[6] يقع، وكيف يتخيل خلاف ذلك، ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾[7].

وأمّا الفعل فإجماع الصحابة المعلوم منهم قطعاً على اتباعه والتأسي به في كل ما يفعله من قليل أو كثير، أو صغير أو كبير، لم[8] يكن عندهم في ذلك توقف ولا بحث، حتى أعماله في السر والخلوة يحرصون على العلم بها وعلى اتباعها، علم ذلك[9] أو لم يعلم، ومن تأمل أحوال[10] الصحابة مع النبي ﷺ، وما عرفوه وشاهدوه منه في جميع أحواله من أوله إلى آخره [11] استحى

---

(١) في ج: وكذلك الذين ! وكذلك: زيادة تفسد المعنى .

(٢) سقطت من ج .

(٣) المحرر الوجيز (ص ١٧٢٩).

(٤) في ظ، ز، س: لم . وفي ر: أشك !!

(٥) في ش: ولا ارتياب. وفي الخصائص الكبرى (٢/ ٢٥٧): « لا شك ولا ارتياب ».

(٦) سقطت من ف !

(٧) من سورة النجم، الآية ٣، ٤ .

(٨) في ر: بل !

(٩) في ف، ر : بها . وفي الخصائص الكبرى: بهم .

(١٠) في ش: أقوال ! تحريف .

(١١) في ش: من أولها إلى آخرها .



مـن الله أن يتكلـم بمثل هذا الـكلام، أو يخطر بباله، ولـو لا أن[١] هذا قول قد قيل[٢] لما حكيناه، ونحن برآء إلى الله منه، ولو قال به من قال.

فهذا الكلام الأول على[٣] الزمخشري في تفسيره الآية.

وأمّـا ثانيـاً: فلأنـه لو سُـلِّم ذلـك وحاشـا لله[٤]، فتلك[٥] بقـول الخصم شيء أو أشـياء نادرة، حقيرة، فلا[٦] تناسـب ما الآية مشـيرة إليـه من التعظيم والامتنـان، وجعله ذلك غاية الفتـح المبين المقرون بالتعظيم، فحمله على ذلك يخل بالبلاغة.

هـذا [٧] كلام السبكي في رد مقالة الزمخشري.

القول السـادس: قيل: المراد بذلك مـا كان يقع منه في صغره من خروجه مـع الغلـمان يلعب،وذلـك لا يليق بمقامه الشريـف[٨]، فإن حسـنات الأبرار سـيئات المقربين، ولهذا قال يحيى بن زكريا عليهما السـلام،وهو صغير لما دعاه الصبيان للعب: أوللعب[٩] خلقت[١٠] ؟

(١) سقطت من ج .

(٢) في ف: قيل به .

(٣) في ف: عن !

(٤) في ز: حاشا الله !

(٥) في ج: فذلك !

(٦) سقطت من ج ففسد المعنى تماماً .

(٧) في ش: هذا كله .

(٨) من ف .

(٩) في ظ: أللعب. وفي ز، ج: ماللعب.

(١٠) رواه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٦٤/ ١٨٣)، وعزاه إليه السيوطي في الجامع=



وهذا القول مردود:

أمّا أولاً: فلأنه يشعر بتمييز السيد يحيى على نبينا صلى الله عليه وسلم، ولا يمتاز عليه أحد، فكل خصيصة أُوتيها نبيّ من الأنبياء أُوتي نبينا ﷺ مثلها وأجل منها، وقد روي أنه ﷺ كان يعدل في رضاعه[1] وهو رضيع، فكانت مرضعته حليمة[2] تعطيه ثديها فيشرب منه، فإذا أعطته الثدي الآخر امتنع، لعلمه بأن له شريكاً في الرضاعة[3] (وهو ولدها ضمرة)[4]، فهذه أجل من

= الصغير، انظر: فيض القدير (٤/ ٢٨-٢٩)، وقال العجلوني في كشف الخفاء (١/ ٥١٥) تحت رقم (١٣٧٧): « بإسناد ضعيف ».

(١) في رضاعه: من ف .

(٢) في ر: رضي الله عنها .

(٣) قال السيوطي في الخصائص الكبرى: (باب ما ظهر في زمان رضاعه ﷺ من الآيات والمعجزات) (١/ ٥٩):

« وذكر ابن سبع في الخصائص أن حليمة قالت: كنت أعطيه الثدي الأيمن فيشرب منه، ثم أحوّله إلى الثدي الأيسر فيأبى أن يشرب منه. قال بعضهم: وذلك من عدله لأنه علم أن له شريكاً في الرضاعة ». وأورد هذا الشامي في سبل الهدى والرشاد ١/ ٤٧٧ وأضاف: « وكان ﷺ مفطوراً على العدل، مجبولاً على جميل المشاركة والفضل، صلى الله عليه، وزاده شرفاً وفضلاً لديه ».

وابن سبع هو الإمام أبو الربيع سليمان بن سبع السبتي، وكتابه هو « شفاء الصدور في أعلام نبوة الرسول وخصائصه ». وانظر ما جاء عنه في الرسالة المستطرفة (ص١٠٦).

(٤) من ف فقط، وقال الشامي وهو يعدد إخوة النبي ﷺ من الرضاعة (١/ ٤٦٣): « عبد الله بن الحارث بن عبد العزّى، ابن حليمة، وهو الذي شرب مع النبي ﷺ، ووقع للبيهقي من طريق العلائي [كذا، والصواب الغلابي كما في دلائل النبوة ١/ ١٤٠] أن اسمه ضمرة . فالله تعالى أعلم ».

تـرك اللعـب، وهو فـوق[1] ذلك[2] السـن، ولم يثبت أن لعبه مـع الغلمان كان لعـب لهـو، بل هـذه اللفظة إن ثبتت في حديـث[3] وجب تأويلهـا على ما يليق بها، ثم ماذا يصنع قائل هذا القول - إن حمل قوله : (ما تقدم) على اللعب مع الغلمان وهو صغير- في قوله : (وما تأخر) ؟

القول السابع: قول عطاء الخراساني[4]: (ما تقدم من ذنب) أبويك[5] آدم وحواء (وما تأخر) من ذنوب أمتك[6].

---

(١) في ف: دون . ويكون قصده النبي ﷺ، أما قوله: « فوق » فيعود على يحيى .

(٢) كـذا في النسـخ، والسـن إذا أريـد بهـا مقـدار العمـر فهـي مؤنثـة. انظـر: القامـوس (ص ١٥٥٧).

(٣) في حديث: سقطت من ز، ج .

(٤) حكاه الثعلبي في الكشف والبيان (٩/ ٤٢) - كما قال ابن عطية (ص ١٧٢٩) - عنه، وجـاء في الشـفا للقاضي عياض ص ٦٨٦: « حكاه السـمرقندي والسـلمي عن ابن عطاء ». ولم ينسـب القول في تفسير السـمرقندي المطبوع ٣/ ٢٤٩، وينظر تفسير أبي عبد الرحمن السلمي .

(٥) في ف: أبوك ! وفي س، ج: أبيك .

(٦) روى البيهقـي في أحـكام القـرآن (١/ ٣٧-٣٨) عن الإمام الشـافعي أنه قال: « يعني - والله أعلـم - (مـا تقدم) مـن ذنبه قبل الوحي، (وما تأخـر) أن يعصمه فلا يذنب، يُعلم الله ما يفعل به من رضاه عنه، وأنه أول شـافع وأول مشـفع يوم القيامة وسـيد الخلائق»، ثم روى البيهقي عن المزني أنه قال: « سئل الشافعي عن قول الله عز وجل: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾، قـال: معنـاه مـا تقـدّم من ذنب أبيـك آدم وهبته لـك، وما تأخر مـن ذنوب أمتـك أدخلهم الجنة بشفاعتك ». قال البيهقي: « وهذا قول مستظرف، والذي وضعه الشافعي في تصنيفه أصح الروايتين، وأشبه بظاهر الرواية ».





وهـذا ضعيف:

أمّا أولاً : فلأن آدم نبي معصوم لا ينسـب إليه ذنب، فهو تأويل يحتاج إلى تأويل.

وأمـا ثانيـاً : فلأن ذنب الغير لا يضاف[١] إلى غـير مَنْ صدر منه بكاف[٢] الخطاب.

وأما ثالثاً: فلأن ذنوب الأمة كلها لم تغفر[٣]، بل منهم من يغفر له، ومنهم من لا يغفر له[٤].

القول الثامن: قول ابن عباس: مما [٥] يكون.

قال السبكي : وهذا مؤول، أي: مما يكون لو كان، والمعنى: إنك بحالة لو كان لك ذنوب ماضية ومستقبلة لغفرنا لك جميعها لشرفك عندنا .

القول التاسـع: قال في « الشـفا »: « قيل: المراد ما وقع لك من ذنب وما لم يقع، أعْلَمه أنه مغفور له »[٦].

---

(١) في ج: فلأنه لا ينسب ذنب الغير .

(٢) في ف: مكان ! تحريف .

(٣) في ج: لم تغفر كلها .

(٤) وقد رد الشيخ ابن تيمية هذا القول من ستة وجوه، منها الثلاثة المذكورة، انظر: مجموع الفتـاوى (١٠/ ٣١٣-٣١٦) . فهل وقف السـبكي على كلامه أو تواردا على ذلك ؟ الله أعلم .

(٥) في ش: بما ! تحريف .

(٦) الشفا، فصل في الرد على من أجاز عليهم الصغائر (ص ٦٨٦)، وانظر لزاماً كلام ابن حجر في فتح الباري (١١/ ٤٣٦) (كتاب الرقاق: شرح حديث الشفاعة).



القـول العاشر: قال أيضاً: « قيل[1]: المتقدم ما كان قبل النبوة، والمتأخر: عصمتك بعدها. حكاه أحمد بن نصر »[2].

القـول الحـادي عشر: « قيـل: المراد[3] ما كان عن سـهو وغفلـة وتأويل، حكاه الطبري[4]، واختاره القشيري »[5].

القـول الثاني عشر: « قال مكي[6]: مخاطبة النبي ﷺ ها هنا[7] هي مخاطبة لأمته »[8].

---

(١) في ج: قيل أيضاً. وسقطت قال!

(٢) الشفا (ص ٦٨٦)، ولم يحدِّد شارح الشفا الشيخ علي القاري أحمد بن نصر هذا. انظر شرحه (٢/ ٢٨٢). أما الخفاجي فقال عنه في نسيم الرياض (٤/ ١٧٥): « الخزاعي الزاهد الشهيد، قتله الواثق في محنة خلق القرآن سنة إحدى وثلاثين ومائتين »، وأنا في شك من هذا! ولعله أحمد بن نصر الداودي (ت: ٣٠٧ هـ). انظر: الأعلام (١/ ٢٦٤).

(٣) سقطت من: ف.

(٤) في ر: الطبراني! تحريف.

(٥) هذا من الشفا (ص ٦٨٦) أيضاً. ولم أجده في تفسير الطبري، ولا في تفسير القشيري: لطائف الإشارات (رجعت إلى تفسير سورة محمد والفتح)، ولا في الرسالة القشيرية، وللقشيري: « التيسير في التفسير »، ويقال له: « التفسير الكبير »، وهو مخطوط كما في ترجمته في الأعلام (٤/ ٥٧) فلعل النقل منه.

(٦) في س: حكى في!!

(٧) سقطت من ج.

(٨) هذا من الشفا (ص ٦٨٦). وانظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي (١١/ ٦٩٠٦) (سورة محمد: الآية ١٩).





فهـذه اثنـا عـشر قـولاً كلهـا [1] غـير مقبولـة، ما بـين مـردود وضعيف ومؤول[2].

وأمّا الأقوال المقبولة :

ففـي[3] « الشـفا »: « قيل: إنّ النبي ﷺ لما أُمـر أن يقول: ﴿ وَمَآ أَدۡرِى مَا يُفۡعَلُ بِى وَلَا بِكُمۡ ﴾[4] سر بذلـك الكفـار، فأنـزل الله تعالى: ﴿ لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ الآيـة [5]، وأخـبر بمـآل[6] المؤمنـين في الآيـة الأخـرى بعدها، فمقصـد الآية: أنك مغفور لك، غـير مؤاخذ بذنب[7] أن لو كان »[8].

---

(١) سقطت من ف .

(٢) سقطت من ف .

(٣) في ف: فعن ! تحريف .

(٤) من سورة الأحقاف، الآية ٩ .

(٥) عزاه الثعلبي إلى مقاتل بن سليمان. انظر: الكشف والبيان (٩/ ٤٢)، ونصه: « لما نزل قوله ﴿ وَمَآ أَدۡرِى ... ﴾ فرح بذلك المشـركون والمنافقون، وقالوا: كيف نتبع رجلاً لا يـدري ما يفعـل به وبأصحابه، ما أمرنـا وأمره إلا واحد، فأنزل اللـه تعالى بعدما رجع من الحديبية: ﴿ إِنَّا فَتَحۡنَا لَكَ فَتۡحًا مُّبِينًا ﴾ أي قضينا لك قضاء بيناً ». وهو بأبسـط من هذا في تفسير مقاتل (٤/ ٦٨).

(٦) في ش: بحال ! تحريف. وفي ج: بما للمؤمنين .

(٧) سقطت من ف، ج .

(٨) الشفا (ص ٦٨٦-٦٨٧).





قلتُ: هـذا الأثر أخرجه ابن المنذر في «تفسيره»[1] عن ابن عباس، قال في قولـه تعـالى: ﴿ وَمَآ أَدۡرِى مَا يُفۡعَلُ بِى وَلَا بِكُمۡ ﴾: فأنـزل الله تعـالى بعـد هذا: ﴿ لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾.

وأخـرج أحمـد والترمذي والحاكم عن أنـس قال: أُنزلت عـلى النبي ﷺ ﴿ لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾[2] مرجعَـهُ[3] مـن الحديبيـة، فقالوا: هنيئاً لك[4] يا رسـول الله، لقد بيَّن الله لك ماذا يفعل بك، فماذا يفعل بنا؟ فنزلت ﴿ لِّيُدۡخِلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ﴾ حتى بلغ ﴿ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾[5].

قـال القـاضي عيـاض: «قـال بعضهـم: المغفـرة هاهنـا تبرئـة مـن العيوب»[6].

---

(١) ليس تفسـير سـورة الفتح ضمن القسـم المطبوع من هذا التفسـير، فهي ضمن القسم الأكبر الذي ما زال مفقوداً.

(٢) من قوله: وأخرج أحمد. إلى هنا سقط من ج!

(٣) في ف: عند مرجعه.

(٤) في ظ: هُنالك!

(٥) انظـر: مسـند أحمـد (٢٠/ ٣٣٥) (١٣٠٣٥)، وسـنن الترمـذي (٥/ ٣٠٥) (٣٢٦٣)، والمستدرك (٣/ ٢٥٩) (٣٧٦٤)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة ...».

وقـال السـيوطي في الدر المنثـور (١٣/ ٤٧٠): «أخـرج عبد الرزاق وابن أبي شـيبة وأحمـد وعبـد بـن حميـد والبخـاري ومسـلم والترمـذي وابـن جريـر وابـن مردويه وأبو نعيم في المعرفة عن أنس» وذكره.

(٦) الشفا (ص ٦٨٧). وفي ف: الذنوب! تحريف. وسقط هاهنا من س.



وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في كتابه « **نهاية السول فيما سنح**[(١)] **من تفضيل الرسول** »: فضل الله نبينا ﷺ على سائر الأنبياء عليهم السلام بوجوه ». إلى أن قال :

« ومنها أن الله تعالى أخبره أنه غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، ولم ينقل أنه تعالى أخبر أحداً من الأنبياء عليهم الصّلاة و السّلام بمثل ذلك، بل الظاهر أنه سبحانه وتعالى لم يخبرهم لأن كلّ واحدٍ[(٢)] إذا طلبت منه الشفاعة في الموقف ذكر خطيئته التي أصاب وقال : نفسي نفسي، ولو علم كلُّ واحدٍ منهم بغفران خطيئته لم يوجل[(٣)] منها في ذلك المقام ، وإذا استشفعت الخلائق بالنبي ﷺ في ذلك المقام قال: أنا لها »[(٤)].

وقال السبكي في « **تفسيره** » : « قد تأملت هذا الكلام – يعني قوله ﴿ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ – بذهني[(٥)] مع ما قبله وما بعده فوجدته لا يحتمل

---

(١) في ظ، ش: منح ! وقد طبع بعنوان «بداية السول في تفضيل الرسول» وانظر الكلام على العنوان في مقدمة محققه الأستاذ إياد الطباع (ص ٦-٧).

(٢) في ج: واحد منهم .

(٣) في ج: ينكل .

(٤) بداية السول في تفضيل الرسول ﷺ (ص ١٤ و١٦-١٧). وحديث الشفاعة رواه البخاري في كتاب التوحيد (٦/ ٢٢٧) برقم (٧٠٧٢)، ومسلم في الإيمان (١/ ١٨٢) برقم (٣٢٦).

وفي ف كرر: أنا لها .

(٥) سقطت من ج، وفي ر: بذهبى .





إلا وجهاً واحداً ، وهو تشريف النبي ﷺ من غير أن يكون هناك ذنب، ولكنه أريد أن يستوعب في الآية جميع أنواع النعم من الله على عباده[1] الأخروية والدنيوية[2]، وجميع النعم الأخروية شيئان :

سلبية [3]: وهي غفران الذنوب.

وثبوتية[4]: وهي لا تتناهى، أشار إليها بقوله[5]: ﴿ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ ﴾.

وجميع النعم الدنيوية شيئان:

دينية: أشار إليها بقوله: ﴿ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴾.

ودنيوية [6]: وإن كانت هنا المقصود بها الدين، وهي قوله: ﴿ وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا ﴾، وقدم الأخروية على الدنيوية، وقَدَّمَ في الدنيويةِ الدينيةَ على[7] غيرها تقديماً للأهم فالأهم[8]، فانتظم بذلك تعظيم[9] قدر النبي ﷺ بإتمام

(١) في ف، ج: عبده .

(٢) من س، ج .

(٣) في ج: « والدنيوية، ومنها أشياء سلبية » !

(٤) في ج: وتوبته !

(٥) من هنا إلى قوله الآتي « بقوله » سقط من ف، س .

(٦) زاد في ف هنا: ودينية ! وهو خطأ .

(٧) في ف: « وقدم الدنيوية على الدينية وعلى » ! وهو خطأ، وفي ش: «وقدم الدنيوية على غيرها » ! وهو خطأ أيضاً .

(٨) فالأهم: ليست في ظ، ش .

(٩) من ش، والخصائص الكبرى (٢/ ٢٥٧).



أنـواع نعم الله عليـه[1] المفرقة في غيره، ولهذا جعل ذلـك غاية للفتح[2] المبين، الـذي عظمه وفخمه بإسـناده إليه بنون العظمة، وجعلـه[3] خاصاً بالنبي ﷺ بقوله :﴿ لَكَ ﴾.

قـال: وبعـد أن وقعت[4] على هذا المعنى وجدت ابـن عطية قد وقع عليه فقـال: « وإنما المعنى التشريف بهذا الحكم، ولم تكن ذنوب البتة »[5]. وقد وفق فيما قال ». انتهى[6].

وقال بعض المحققين : المغفـرة هـنا كناية[7] عن العصمـة، فمعنى قوله: ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ : « ليعصمـك الله[8] فيما تقـدم مــن عمـرك، وفيمـا تأخـر منه »[9]. وهــذا القـول في غـايـة الحسـن[10]،

---

(١) أنواع، وعليه: سقطت من ج .
(٢) في ف: الفتح !
(٣) في ف: وكونه !
(٤) في أ، ج: وقفت ! تحريف .
(٥) المحرر الوجيز (ص ١٧٢٩).
(٦) نقـل المؤلـف هـذا النصّ عن السـبكي - مع اختصـارٍ يسـير - في الخصائص الكبرى (٢/ ٥٧).
(٧) في ف: هذا كناية .
(٨) زاد في ف: من الذنوب .
(٩) من قوله: ليعصمك إلى هنا سقط من س .
(١٠) قال المؤلف في الفتاوى القرآنية في الحاوي (١/ ٤٩٨): « أحسن ما يجاب به عن الآية الكريمـة أنـه كنّـى بالمغفرة عن العصمـة، أي ليعصمك الله عن الذنـب فيما تقدم من عمرك وما تأخر . =





وقد عَدَّ البلغاء من أساليب البلاغة في القرآن أنه يكني[1] عن التخفيفات[2] بلفظ المغفرة، والعفو، والتوبة:

كقوله عند نسخ قيام الليل : ﴿ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ ﴾[3].

وعند نسخ تقديم الصدقة بين يدي النجوى: ﴿ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾[4].

وعند نسخ تحريم الجماع ليلة الصيام: ﴿ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ ﴾[5].[6]

= وقد نصّ غير واحد على أن المغفرة والعفو والتوبة جاءت في القرآن والسنة في معرض الإسقاط والترخيص، وإن لم يكن ذنب، ومنه قوله تعالى : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾، « عفا الله لكم عن صدقة الخيل والرقيق» ...». ثم ذكر الآيات الأخرى المذكورة هنا .

(١) في س: يكن !

(٢) في ز: التحقيقات ! تحريف .

(٣) من سورة المزمل، الآية ٢٠ .

(٤) من سورة المجادلة، الآية ١٣ .

(٥) من سورة البقرة، الآية ١٨٧ .

(٦) وانظر - إذا شئت - ما تنتهي به النسخ في النماذج الخطية. وآخر ش: « والله تعالى أعلم، وهذا ما أردنا جمعه، ولله الحمد والمنة على ذلك، ... »، وكأن هذا من المؤلف.



المصادر

- أحكام القرآن للشافعي، جمعه البيهقي (ت: ٤٥٨ هـ)، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٠٠ هـ).

- الأعلام للزركلي (ت: ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١١ (٢٠٠٢).

- بداية السول في تفضيل الرسول لعز الدين بن عبد السلام (ت: ٦٦٠ هـ)، تحقيق: إياد خالد الطباع، دار الفكر، دمشق، ط ١ (١٤١٥ هـ-١٩٩٥م).

- بهجة العابدين بترجمة حافظ العصر جلال الدين (السيوطي) لعبد القادر الشاذلي (كان حياً سنة ٩٤٦ هـ)، تحقيق: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ١، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

- تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (ت: ٥٧١ هـ)، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت (١٤١٥ هـ-١٩٩٥م).

- التحدث بنعمة الله للسيوطي (ت: ٩١١ هـ)، تحقيق: اليزابث ماري سارتين، مطبعة جامعة كامبردج (١٩٧٢م).

- تفسير السمرقندي (ت: ٣٧٥هـ)، تحقيق: علي محمد معوض وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

- تفسير القرآن لابن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٨ هـ)، تحقيق: سعد بن محمد السعد، دار المآثر، المدينة النبوية المنورة، ط ١ (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢ م).

- تفسير مقاتل بن سليمان (ت: ٥١٥)، تحقيق: عبد الله محمود شحاتة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.



- جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري (ت: ٣١٠ هـ)، تحقيق: عبد الله التركي، دار عالم الكتب، الرياض، ط١ (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

- الجامع الصغير للسيوطي = انظر: فيض القدير .

- جواهر البحار في فضائل النبي المختار ليوسف النبهاني (ت: ١٣٥٠ هـ).

١- المطبعة الأدبية، بيروت (١٣٢٧ هـ).

٢- دار الفكر، بيروت، ط١ (١٤١٧ هـ-١٩٩٧م).

٣- مركز أهل السنة، بركات رضا، فوربندر، غجرات، الهند، ط١ (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

- الحاوي للفتاوي للسيوطي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصورة المكتبة العصرية، بيروت.

- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، (١٤١٨ هـ-١٩٩٨م).

- الخصائص الكبرى (كفاية الطالب اللبيب في خصائص الحبيب) للسيوطي، مصورة دار الكتاب العربي .

- الدر المنثور في التفسير المأثور للسيوطي، تحقيق: عبد الله التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية في القاهرة، ط١ (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة للبيهقي (ت: ٤٥٨ هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).





- الرسالة القشيرية للقشيري (ت: ٤٦٥ هـ)، تحقيق: عبد الحليم محمود ومحمود بن الشريف، دار الشعب، القاهرة .

- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتاني (ت: ١٣٤٥ هـ)، بعناية: محمد المنتصر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٥ (١٤١٤ هـ-١٩٩٣م).

- سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد لمحمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت: ٩٤٢ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، إصدار المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة (١٤١٨ هـ-١٩٩٧م).

- سنن الترمذي (ت: ٢٧٩ هـ)، المطبوع باسم: الجامع الكبير، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١ (١٩٩٦م).

- شرح الشفا لعلي القاري (ت: ١٠١٤ هـ)، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت.

- الشفا بتعريف حقوق المصطفى لعياض بن موسى اليحصبي (ت: ٥٤٤ هـ)، تحقيق: عبده علي كوشك، مكتبة الغزالي، دمشق، ط١ (١٤٢٠ هـ-٢٠٠٠م).

- صحيح البخاري (ت: ٢٥٦ هـ)، طبعة مصطفى البغا، دار ابن كثير، دمشق، ط٥ (١٤١٤ هـ- ١٩٩٣م).

- صحيح مسلم بن الحجاج (ت: ٢٦١ هـ)، طبعة محمد فؤاد عبد الباقي، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت (١٤١٣ هـ-١٩٩٢م).





- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (ت: ٧٧٤ هـ)، تحقيق: عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

- فتح الباري بشرح البخاري لابن حجر (ت: ٨٥٢ هـ)، السلفية.

- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (علوم القرآن: مخطوطات التفسير وعلومه)، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمّان (١٩٨٩م).

- فيض القدير بشرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير للمناوي (ت: ١٠٣١ هـ)، مصورة دار الفكر، بيروت .

- القاموس المحيط للفيروزآبادي (ت:٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، ط٥ (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).

- الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري (ت:٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني (ت: ١١٦٢ هـ)، بعناية: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٦ (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).

- الكشف والبيان للثعلبي (ت٤٢٧هـ)، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١ (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).

- لطائف الإشارات للقشيري (ت: ٤٦٥ هـ)، تحقيق: إبراهيم بسيوني، الهيئة المصرية للكتاب (٢٠٠٠م).





- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ)، جمع: عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي وابنه محمد، الرياض.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لعبد الحق بن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ)، قدم له: مجد مكي، دار ابن حزم، بيروت، ط١ (١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م).

- المستدرك على الصحيحين للحاكم (ت:٤٠٥هـ)، تحقيق: عبد السلام علوش، دار المعرفة، بيروت، ط١ (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

- مسند أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١ هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض، لأحمد الخفاجي (ت: ١٠٦٩هـ)، تصوير دار الفكر، بيروت .

- الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧ هـ)، تحيق: مجموعة من المحققين المغاربة، إصدار جامعة الشارقة، ط١ (١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م).

* * *

